خاصية التعسكر

> أختار مكاناً وسطاً بين اهرامات مصر لعلي أقف على جزء من الحقيقة أو أجد جذوة من نار تهدي إلى الإنصاف في قراءة غليان يغمر العرب والعالم بتأثيراته وينقل الانقسام الحاد من ساحات مصر إلى كل لحظة تأمل يمضيها الانسان مع نفسه وإلى كل مكان تتداول فيه مجتمعات وشعوب الأرض شؤون حيواتها وشجون العواصف المحتدمة في جنباتها.

وكنت قبل عام ونصف تقريباً دعوت إلى عدم التسرع في إطلاق الأحكام الجاهزة ضد مخرجات الشوط الأول من دوري الربيع القائظ لمجرد الامتعاض من تصدر تيار الإخوان المسلمين نتائج المشهد الثوري وبلوغهم بهذا القدر أو ذاك سدة الحكم كما انتهت إليه ثورة 25يناير 2011 غداة تسلم الرئيس السابق د.محمد مرسي مقاليد السلطة.

كنت - يومئذ - أرى أن التخويف من الإخوان انطلاقاً من تقويماتنا بعض تجاربهم المريرة وشيئاً من محدداتهم النظرية السابقة ينطوي على حيف وينبع من إحساس القوى الأخرى بمكامن ضعفها عن امتلاك نفس الجاهزيات التنظيمية والحركية التي كشفتها أداءات الجماعة في ساحات الثورة ضد مبارك وبن علي وصالح والقذافي وأن علينا النظر إلى تجربة جماعات الإسلام السياسي اعتباراً من ضحوات التمكين وطبيعة ممارساتهم سلطات الدولة خاصة وأنهم بلغوا هذا الحق عن طريق صناديق الاقتراع لا بعيارات الإسلامبولي ولا عن طريق تعبيرات الإمام الشهيد سيد قطب المقترنة بظروف الاعتقال وعدوانية صلاح نصر وأمثاله.

وبداية نرى أن عاماً واحداً من أربع سنوات لولاية مرسي لا تكفي لتقييم تجربة إدارية متواضعة في عزبة من أحياء السويس فكيف إن كانت المسألة قيادة مصر كل مصر بسكانها الـ 90 مليوناً ومؤسساتها الأكثر عراقة ونخبها الأرجح مكانة ودورها الأشد أهمية وحساسية كما أن اتجاه الإخوان المسلمين صوب الخيار الديمقراطي وقبولهما الاحتكام لصناديق الاقتراع لا تقتصر أهميتها على دواعي الاستقرار وتماسك الأرضية التي تستوعب شراكة المختلف والمؤتلف من القوى والأحزاب السياسية والتيارات والمذاهب والمعتقدات الفكرية لكنه أحد ضرورات المصالحات الوطنية وتعزيز فرص الانفتاح على قيم العصر وتحديات الحداثة.

وضع الصندوق أمامهم فسلكوا طريقه ونالوا الوطر منه وقد أتيح الحق ذاته لأطراف محسوبة على قوى الثورة وأخرى تحوم الشكوك حول ارتباطها بنظام مبارك ومع ذلك تبارى الجميع واعترفوا بالنتائج ولم تصل ملاحظات أي منهم لمجرياتها مستوى موضوعياً يجيز نتائج الاقتراع، زد على ذلك أن الديمقراطية والعسكر خطان متوازيان لا يجتمعان إلا على إطلالة الاستبداد.. ومن هذه الناحية لا تسعفنا اللغة بمصطلح آخر ــ غير الانقلاب ــ يوصف تدخل القوات المسلحة المصرية للتطويح بمرسي !!

وقبل هذا فإن الأسباب الداعية لتدخل الجيش لا تبرر إجراءاته المتخذة ناحية مرسي.. فإذا كان الاعتقال خارج القانون والإخفاء القسري قد حدث لرئيس خانته الخبرة في الدفاع عن شرعيته فعلى أي شاكلة يكون حظ المواطنين من الاستقرار النفسي والحماية القانونية وكيف تكون ممارسات الإخوان موضع اعتراض الجماهير بينما تحظى الجماعات الأكثر تشدداً بقدر فائق من الحفاوة والتدليل..

غير أن السؤال الملح في راهن الأحداث..

هل نحن بصدد موقف من الإسلام هوية وشريعة وتاريخاً وضاءً أم أن الاختلاف يكمن في السياسة، وطالما كان هذا صحيحاً فإن إخوان مصر خطاؤون ولديهم القدرة على إكمال النص المقتبس من الحديث.إن التأمل العميق في الوجه الموازي لأحداث مصر ينسف تلك المحصلة التي أسلفنا الحديث عنها ويبني على انقاضها حقيقة بل جملة من الحقائق الأقرب إلى معايشة الواقع لا توابل الاستقواء بالديمقراطية بنية الانقضاض على أسسها والخروج على منطلقاتها وضوابط وشروط ممارستها.

وليس مبالغة القول بأن إخوان مصر وبلدان الربيع المتعددة مارسوا من الخطايا ما يفوق الأخطاء وهم اليوم أو بعد حين سيعضون أصابع الندم على تباهيهم بالموقف الأمريكي وقطعاً لم ينبئ تعاطيهم مع تصريحات الرئيس أوباما عن عمق سياسي قدر كونه نكثاً لعرى الوطنية والدين..

كيف يكون تدخل العسكر مرفوضاً والوصاية الخارجية روشتة طبية ناجعة.. وأي أنماط الديمقراطية وصناديقها المحترمة أدعى لمساندة أمريكا.. ألم يكن هذا شأنها مع صناديق مبارك وصالح وبن علي التي أفرغت الديمقراطية من محتواها طوال عشرات السنين؟

وعلى صعيدٍ خطايا الجماعة بدت سياسات مرسي نقيضاً لشرعيته الديمقراطية التي استهلها بتحصين قراراته وكأنه في صراع مع فطرة البشر بل إن طريقة الجماعة في التعامل مع العقد الاجتماعي مثّل حالة تقاطع وافتراق مع ثوابت الديمقراطية وضوابط العلاقة التعاقدية بين الحاكم وجمهور الناخبين، أي أن ممارسة مهام الحكم لم تعد قائمة على الشراكة في تحديد ماهية الاتجاهات الدستورية الكفيلة بضبط إيقاع الحياة والتوازن بين الحق والواجب.. ولئن كان الطوفان الشعبي على ساحات 30يونيو جعل من الأعداد حجته الفضلى خلافاً لمعايير الفصل بين المنافسات السياسية على الحكم فإن الإخوان والإخوان فقط وفروا الأدلة القاطعة على حتمية وعدالة الخروج ضد الرئيس إذ انساق خطابهم السياسي لفكر المغالبة ودولة الخلافة ما ينفي المشروعية من أساسها ويجعل مسألة الظهور باسمها عملاً تنكرياً لا مكان له في كل الرئاسات المصرية مذ ثورة يوليو المباركة..وتأتي الخطايا الجسيمة تلك بالتزامن مع أخطاء فادحة نجمت عن الاشتغال بتدابير دولة الخلافة على حساب مصالح المجتمع واقتصاديات الدولة لينفجر طوفان الغضب في مواجهة رئيس يسبح في معمعة التأصيل الديني ويعجز عن التقاط زمام المبادرة فلا هو اعتبر تدخل الجيش مساساً بسلطاته واستعمل صلاحياته الدستورية لوقف ما يعتبره تدخلا ولا هو قدّم للجماهير المحتشدة مبادرة معقولة وإن في حدود إحالة مطالبتها بانتخابات رئاسية مبكرة على طاولة حوار وطني ريثما يتمكن من كسر حواجز القطيعة مع الأطراف المناهضة ! وهنا لم يتبق في يده سوى خياري العنف واستعداء الخارج ضد انقلاب العسكر وهما خياران كل منهما أسوأ من الآخر، فالأول جربته الجماعة في الجزائر ودفعت ضريبته دون الحصول على مردود يذكر، أما الثاني فلم نر من الجيش المصري انقلاباً يحمل السيسي إلى الرئاسة قدر كونه ملأ خواء مؤسسة الحكم وقدم درساً في الوطنية ووقف في صف الجماهير دون واعز من مصلحة ذاتية ولهذا تبدو مظاهر الفتوة واستخدامات السلاح خاصية تعسكر عند الجماعة مثلما هي ــ في حالة السيسي ــ لياقة الفارس لحماية مواطنيه والحفاظ على الأمن القومي بوصفه ضرورة حياة..

> ولیس مبالغة القول بأن إخوان مصر وبلدان الربيع المتعددة مارسوا من الخطايا ما يفوق الأخطاء وهم اليوم أو بعد حين سيعضون أصابع الندم على تباهيهم بالموقف الأمريكي <

أحمد الشرعبي

وجهة مطر

أحمد غراب

مشاكل معلقة

الرسالة الاولى: من المتظلمين من وظائف عام 2011م

حكاية عدم معالجة مشاكل المتظلمين من وظائف 25% لعام 2011م يطرح العديد من الاسئلة على طاولة وزير المالية:

الاول : لماذا تم اعتماد درجات وظيفية لعام 2012م قبل حل ملف المئات من المتظلمين من عام 2011م خصوصا وأن اولئك المتظلمين لهم مما يقارب العشرين سنة من حين تخرجوا من الجامعة !!

الثاني : لماذا قبلتم تظلمات عام 2012م وانصفتموهم ولم تقبلوا تظلمات عام 2011م وما وجه الخلاف هنا ؟

الثالث : هل تعلموا أن المتظلمين من الوظائف لعام 2011م موظفون في المكاتب لأكثر من عام ويصرفون على انفسهم من جيوبهم ؟!

رغم الكم الهائل من التوجيهات والامور والتي كان آخرها من الأخ رئيس الوزراء لم يستجب أحد لهؤلاء المتظلمين نرجو النظر في امرهم ومراعاة الله وانصافهم.

الرسالة الثانية: من طلاب اليمن في ماليزيا وهذا نصها :

" السلام عليكم ورحمة الله وشهر مبارك ..نرجوكم بحق الإخوة والإنسانية قراءة الرسالة إلى الأخير ،هذا نداء عاجل ورسالة إنسانية من أبناء وطنكم في ماليزيا, نرسلها لكم من مقر اعتصامنا داخل حوش السفارة حيث نفترش الأرض ونلتحف السماء وليس لنا مأوى ولا ملجأ غير الله سبحانة وتعاطفكم مع قضيتنا وذلك بعد أن تقطعت بنا السبل وسدت في وجوهنا الأبواب وأنهكتنا مطاردة سراب وعود الحكومة الخادع.

طردتنا الجامعات بسبب عدم سداد رسومنا والآن البعض منا انتهت فيز الإقامة الخاصة بهم والسبب عدم حل مشاكلنا مع الجامعات, مع العلم أن هذا الإعتصام يأتي امتداداً لسلسلة اعتصامات سابقة نفذناها ولكن للأسف بدون جدوى ولم يصغ لمطالبنا أحد.

مهما وصفنا لكم ظروفنا السيئة بين جدران أروقة السفارة الموحشة فلن نستطيع نقل معاناتنا، فالله وحده يعلم ما نمر به من ظروف مادية ونفسية سيئة وكل ذلك مع بداية رمضان..

كلنا أمل أنكم لن تخذلونا كما فعلت حكومتنا النائمة,ولن يطيب لكم صيام رمضان وقيامة ونحن نقضيه في حوش السفارة مع الكلاب والقطط.

المطلوب تفاعلكم مع القضية ودعمنا إعلامياً

لا تخذلونا

لا تخذلونا

لا تخذلونا.

أبناء وطنكم المغضوب عليهم في ماليزيا".

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

Ghurab77@gmail.com

الإسهال الثوري..

عبدالله دوبلة

لست ممن تستهويه الثورات، فهي ليست جيدة دائما، لكن من قال أنها الآلية الأفضل أو الأنسب لحسم الصراعات السياسية في المجتمعات الديمقراطية أو تلك التي لا تزال في طور التحول.

فالثورات حالات استثنائية وطارئة والاستقرار الدستوري هو الثابت، والعيش في المتغير لا يولد الاستقرار حتماً، فقد خاضت مجتمعات سلسلة من الثورات قبل التوصل لآليات دستورية لحسم الصراع السياسي فيها، فالقول أن الديمقراطية ليست صناديق الاقتراع قول صحيح، لكن الصحيح أيضا أن لا ديمقراطية بدون احترام إرادة الصناديق أيضا.

لا أحد هنا يحضر نفسه لجدل بيزنطي لتوصيف الذي حدث في مصر مؤخرا بين كونه انقلابا أو ثورة، فافتراض أنها ثورة لا يعطيها ميزة كذلك، فالإسهال في استخدام الثورات لحسم الخلاف السياسي ليس جيدا أيضا، ولا يبشر إلا بالفوضى..

فقد كان هناك رئيس منتخب، في أنزه انتخابات حصلت عليها مصر حتى الآن، كما كان هناك دستور مستفتى عليه بنسبة 64% بغض النظر عن الخلاف على صياغته، فقد أيدته إرادة ناخبة وكان بالإمكان تعديله بإرادة ناخبة أيضا.

لكن ماذا يوجد الآن، رئيس أتى به الجيش، ودستور معلق، ولا إرادة غير إرادة الأمر الواقع، في شرعية يقال أنها ثورية استنادا لخروج جماهير 30 يونيو إلى الشارع، وأياً كان عدد هؤلاء المعترضين على حكم الرئيس مرسي هل كان يعطيهم ذلك الحق مع قوة الجيش في فرض آلية للتغيير تكسر وتلغي الطرف الآخر وبلا سقف أو إطار دستوري يرضاه الجميع.

فالمحصلة أن تيارا من الشعب لا يهم كم كان عدده تغلب على تيار آخر بقوة الجيش، الذي كان يفترض ألا ينحاز لطرف، ويظل هو الطرف "المحكم" في مجتمع لا يزال منقسما ويخطو خطواته الأولى إلى الديمقراطية. إن لم نقل أن الجيش هو من تغلب بتلك الجماهير للانقضاض على السلطة.

ففي الأخير زاد هذا الإجراء الشعب انقساما واستقطابا، لكن هذه المرة في وجود الجيش وتيار من الشعب في مواجهة تيار آخر يستند للشرعية الدستورية والإرادة الانتخابية التي أتت بالرئيس والدستور، تلك الإرادة التي لم يكن من السهل الاستهانة بها واعتبارها عدما لكون الطرف الآخر لم يعد يرغب بها.. مع أن لا أحد يقول هنا أن هذه الإرادة الانتخابية تبرر لمرسي ولمؤيديه عدم الالتفات لتلك الجماهير التي خرجت ضده.. إلا أنه كان بالإمكان التوصل لصيغة توافقية تستوعب الإرادتين.

فقد كان أرعنا الذي حدث، وقد تورط الجيش في هذه الخفة تحت دعوات الكراهية للإخوان والخشية من نواياهم المستقبلية، إلا أن المباراة التي تحدث الآن بين المؤيدين للرئيس الشرعي من جهة ومعارضيه مع الجيش من جهة أخرى من خلال الشارع وتحت الدعاوى الثورية التي يتم استخدامها في الجهتين منهكة للبلد أمنيا واقتصاديا ولا أحد يضمن عدم انجرارها لحرب أهلية كتجارب مماثلة.

وربما لن تحدث تلك الحرب، لكن لا أحد يضمن استقرارا سياسيا قريبا في البلد، فالانقسام المجتمعي أكثر حدة الآن، وقد سُن سنة سيئة لحسم الخلافات السياسية تقوم على الكسر والإلغاء ولا تحترم سقفا ولا دستورا، حيث صار بإمكان أية جماعة معارضة أن تطيح بسلطة انتخابية متى ما توفر لها حشد في الشارع وتواطؤ من الجيش.. وليس هذا مهمة الجيوش الطبيعية..

إلا أن شرعية تقوم على فكرة الإسهال الثوري لا تصمد ولا تستقر، وبغض النظر عن استمرار احتجاج الاخوان من عدمه، لا تملك السلطة البديلة ضمان استمرارها واستقرارها، فقد أسس لها من أول يوم على الفوضى لا الاستقرار.

> لا أحد هنا يحضر نفسه لجدل بيزنطي لتوصيف الذي حدث في مصر مؤخرا بين كونه انقلابا أو ثورة، فافتراض أنها ثورة لا يعطيها ميزة كذلك <

خطورة الانقلاب على إرادة الشعوب

باسم الشعبي

b.shabi10@gmail.com

منذ الوهلة الأولى لبزوغ فجر الربيع العربي شعرت كثير من الدول لاسيما الغربية منها أن مصالحها في المنطقة سوف تتضرر بصعود أحزاب وحركات جديدة إلى الحكم من وسط الشعب كما أحست أنظمة عتيقة في المنطقة بنفس الخطورة خوفا من تصدير الثورات إليها وهي إذ عجزت عن إيقاف مد الربيع العربي حينما انطلق ظلت تخطط في كيفية احتوائه أو إفشاله أو إسقاط حكوماته وهذا ما حدث في الحالة المصرية.

لقد التقت مخاوف هذه الدول ومصالحها دفعة واحدة للنيل من ثورات الربيع وإعاقة أي تقدم يمكن أن تحققه حكوماته في محاولة لإبقاء النظام القديم أو إعادة إنتاج أنظمة موالية تشبه أنظمة الخنوع والاستسلام التي قامت عليها الثورات.

الانقلاب على الأنظمة الديمقراطية التي جاءت بها صناديق الاقتراع لأول مرة في انتخابات نزيهة أعقبت ثورات شعبية سوف يدفع إلى المزيد من التوتر فالحالة المصرية هي أبدع حالة سياسية وديمقراطية شهدها العالم العربي والانقلاب عليها يعد انحيازا كبيرا لمصلحة قوى أخرى تناصب المشروع الإسلامي العداء الذي لم تتح أمامه الفرصة لإثبات وجوده.

لاشك إن تجربة الإخوان المسلمين في الحكم ما تزال طرية ولا يمكن الحكم عليها من خلال الفترة الماضية التي لم تتجاوز العام وإن كانت هناك بعض الأخطاء والتجاوزات فذلك يعود إلى حداثة التجربة إذ كان على الإخوان الانفتاح على القوى الأخرى لاسيما التي شاركت في ثورة 25يناير ولا يعني عدم حدوث ذلك خلال الفترة القصيرة الذهاب إلى إسقاط نظام الحكم الديمقراطي لأن المستفيد من ذلك هي قوى الثورة المضادة بقيادة النظام القديم وجميع أركانه التي ما تزال قائمة ولم تسقط.

يتوقع كثيرون أن يقود البيان الذي أصدره الجيش المصري بعزل مرسي إلى حالة من السخط واستمرار الاحتجاجات داخل مصر من قبل جماعة الإخوان التي تحظى بشعبية كبيرة على أنّ ما حدث سوف ينسحب على دول عربية عدة لاسيما دول الربيع العربي وعلى الحركات والأحزاب الإسلامية التي عليها توخي الحذر وإقامة علاقات جديدة مع مكونات المجتمع المختلفة في الداخل ومع مكونات اللعبة السياسية الدولية خارجيا.

يبدو انه على الإخوان استيعاب المرحلة وأنّ الربيع العربي ليس حكرا عليهم كما على القوى الأخرى استيعاب بعضها بعضا والحفاظ على المكتسبات الثورية والشعبية وعلى القوى الخارجية احترام إرادة الشعوب وان الانقلاب على الربيع العربي يعني حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.

في مستويات الهوية..

عبدالله السالمي

Assalmi2007@hotmail.com

«دعونا نتفق، قبل أيّ شيء، على أن مُحَدِّدات الهوية الكلية الناظمة لوجود عدد من الهويات الجزئية ليست بالضرورة نهائية إلا في المستوى، أو السياق، الذي يُشار إليها فيه فحسب، إذ ما هي هوية كلية في مستوى أو سياق هي هوية جزئية في مستوى أو سياق آخر.

ومَدَارُ اتخاذ عدد من الهويات عنوان جامع لها لا يتوقّف فقط على وجود المشترك بينها - مع مراعاة أن المشترك قد يكون في الوجودين، المجرد والمحسوس، ضارب الجذور بذات القدر الذي قد يكون فيهما طارئا - وإنما يتوقف أيضاً، وهو الأهم، على نوعيّة المشترك، وموقعه في كل واحدة من الهويات الجزئية على حدة، ومن ثم ما يعود به على الهويات الجزئية انتظامُها في هوية كلية جامعة.

ربما بالمثال يتضح المقال.. فإذا جاز لنا تشبيه الهويات الجزئية بالألوان التي تنطوي عليها لوحة فنية فإن هذه الأخيرة في شكلها النهائي بمثابة هوية جامعة لكل ما فيها، أما إذا قيست اللوحة الفنية إلى مجموع لوحات معرض هي إحدى لوحاته؛ فإن المعرض هو الـذي يُعَبِّر عن الهوية الجامعة بينما اللوحة هوية جزئية فيه.

ثم إن تنويعات ثنائية الهوية الجزئية والهوية الكلية، في مثال اللوحة الفنية، لا تقتصر على ما سبق من دوائر وإنما تنفتح على ما هو أبعد منها، فقد تُقاس لوحة معينة في المعرض - إما بسبب ما تُعبِّر عنه، أو المدرسة الفنية التي تنتمي لها.. - إلى هوية جامعة في سياق مختلف، وقد يُقاس المعرض كهوية جزئية إلى هوية أكبر تأخذ شكل الهوية الفنية الكلية لمعارض تشكيلية في حقبة زمنية معينة، أو موقع جغرافي معين، وهكذا..

وفي نفس المثال أيضاً - بغية إيضاح أن ثمة فرقاً بين مشترك وآخر، بالإضافة إلى محورية ما تكتسبه الجزئيات بتداعيها في الكلي على ضوء المشترك بينها - يمكن القول إنه قد لا يعني للوحة شيئاً، على صعيد أهميتها الذاتية، أن تكون إحدى لوحات معرض فني ما، بعكس ما لو كانت تنتمي إلى مدرسة فنية معينة، فإن انتماءها هذا قد يعطيها هوية كبرى تستوعب هويتها الجزئية، وتضيف لها معطى ذا قيمة، في سياق دلالة الكل على أجزائه التي يتكوَّن منها، وإحالة الأجزاء إلى الكل الناظم لها..

أعرف أن مثال اللوحة الفنية، في ما نحن بصدده، ينطوي على العديد من الثغرات، إلا أن ذلك ليس مهماً طالما والغاية التي سِيْق لأجلها لا تشترط فيه نسبة معينة مَن الدقة، بقدر اشتراطها أن يؤدي إلى رسم صورة تقريبية للعلاقة الجدلية بين الهويات الجزئية والهوية الكلية.

الثورة ALTHAWRAH DAILY

يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388